بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

[illegible]

بناءً على المادتين 42(جديدة) و73 من الدستور، يشرفني أن أستعرض أمام جمعيتكم الموقرة برنامج الحكومة للفترة المقبلة بالإضافة إلى تقرير عن حصيلتها خلال الفترة المنصرمة.

وأود في البداية أن أعرب لكم، سيداتي سادتي النواب المحترمين، عن تهانئي الحارة على الثقة التي منحكم إياها الشعب الموريتاني لسن القوانين باسمه ولمراقبة العمل الحكومي.

وطبقا للالتزامات الواردة في البرنامج الذي اقترحه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز على الموريتانيين سنة 2014، فإن جهود الحكومة ستنصب على استكمال الورشات الجاري العمل فيها وإطلاق ورشات جديدة والعمل على تهيئة الظروف الملائمة لإطلاق المشاريع البنيوية الكبرى المبرمجة في إطار الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

وستتضمن هذه الوثيقة تذكيرا بأهم الإنجازات المحققة في السنوات الأربع الماضية إضافةً إلى عرض للورشات التي سيتم استكمالها خلال سنة 2019 وتلك التي سيتواصل العمل فيها بعد هذا الأفق الزمني. وسيتمفصل العرض وفقا للمحاور الإستراتيجية الثلاثة التالية:

1-توطيد دعائم الدولة وتحسين الحكامة العمومية؛

2-بناء اقتصاد تنافسي يحقق نموًا شاملا؛

3-تنمية الموارد البشرية وتوسيع النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

لقد تميزت السنوات المنصرمة من العهدة الرئاسية بتحقيق تقدم معتبر في مجال توطيد دعائم دولة القانون وتحسين الحكامة العمومية، بما مكن الدولة من القيام، على نحو ممتاز وفعال، بمهامها السيادية وضمان أمن البلد واستقراره.

وإنه لمن دواعي الفخر لنا جميعا أن بلدنا العزيز أصبح اليوم يقدم في المحافل الدولية كنموذج للنجاح في مقاربته الأصيلة التي أقام فخامة رئيس الجمهورية دعائمها على أسس راسخة من سماحة ديننا الحنيف وانفتاحه، وهي المقاربة التي تجمع بين ضرورات الأمن ومتطلبات التنمية.

وبطبيعة الحال، فستواصل الحكومة بقوة وحزم تعزيز هذه المقاربة التنموية المتعددة الأبعاد.

وفي هذا الإطار، ستستمر الدولة في تعزيز قدرات قواتنا المسلحة وقوات أمننا ومدهما بالوسائل الضرورية لتوطيد مستوى الجاهزية المناسب لأداء مهامهما التقليدية على أحسن وجه، فضلا عن المهام الظرفية المنوطة بهما، سواءٌ في الإطار الإقليمي أو في إطار مهام حفظ السلام على الصعيد الدولي.

ويجدر التذكير بأنه قد تم تحقيق إنجازات كبيرة خلال الفترة 2014-2018 شملت اكتتاب الأفراد وتكوينهم وتجهيزهم وتشييد البنى التحتية المناسبة، فضلا عن اقتناء التجهيزات اللازمة لمهام الدفاع وحفظ النظام.

وستواصل الحكومة تقديم الدعم الضروري للحماية المدنية لجعلها قادرةً على القيام بمهمتها الحيوية ضمن سياق يتميز بظهور مخاطر جديدة مرتبطة بحركة التحضر المتسارعة، وبالتنمية الصناعية في بلادنا.

وبالتوازي مع ذلك، تم تنفيذ إصلاحات مهمة استهدفت عصرنة الإدارة الإقليمية وتقريبها من المواطن وتحسين جودة خدماتها. وشملت هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، إعادة هيكلة الأجهزة الإدارية،

وزيادة الأفراد وقدرات التأطير، ومراجعة التقطيع الإداري، وإنشاء دوائر إدارية جديدة، وسن نظام أساسي خاص بالإداريين.

وبالإضافة إلى ذلك، تم بذل جهود كبيرة من أجل تحسين ظروف عمل السلطات الإدارية من خلال تشييد البنى التحتية واقتناء التجهيزات وزيادة مخصصات التسيير المرصودةللدوائر الإدارية.

أما في مجال الحالة المدنية البيومترية، فقد شهدت الفترة 2014-2018 توطيد المكتسبات المتعلقة بإنشاء المنظومة المندمجة لتسيير السكان والوثائق المؤمنة التي تشمل التسجيل الرقمي وإصدار الوثائق المؤمنة، وغير ذلك من التطبيقات.

وفي هذا الإطار، يتواصل برنامج بناء 168 مركز استقبال للمواطنين في عواصم البلديات. وقد تم حتى الآن استلام 124 من هذه المراكز، الأمر الذي أتاح تقريب الخدمة من المواطنين.

وستواصل الحكومة دعم هذا الجهاز الحيوي الذي يساهم بشكل أساسي في عصرنة الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحج والشؤون الاجتماعية والصحة والإسكان والاتصال والتهذيب والنقل، فضلا عن دوره الحاسم في تأمين تسيير سجل السكان وضبط ملفات الهجرة وإقامة الأجانب في بلادنا.

وفي مجال اللامركزية والتنمية المحلية، تم التركيز على تعزيز قدرات الفاعلين وهيئات التأطير والإشراف.

وفي هذا الإطار، مول البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب 563 مشروعا لتشييد منشآت اقتصادية اجتماعية لصالح 100 بلدية بغلاف مالي يناهز 1,4 مليار أوقية جديدة شملت التعليم، الصحة، الطرق، شبكات المياه والكهرباء، الأسواق البلدية، ومقرات البلديات.

اقتناعا بدور العدالة في توطيد دعائم دولة القانون، وصيانة حقوق المواطنين، وخلق الظروف الضرورية للنهوض الاقتصادي والانعتاق الاجتماعي والرقي الفردي، نفذت الحكومة خلال الفترة 2014-2018 إصلاحات مهمةً شملت الإطار القانوني لقطاع العدل وتعزيز قدرات موارده البشرية وتحسين بناه التحتية.

ومكنت هذه الإصلاحات من تعزيز وتكميل ترسانتنا القانونية في مجالات المساعدة القضائية، والوقاية من التعذيب ومحاربة آثار الاسترقاق والرشوة. وتجسد تنفيذ هذه الإصلاحات في إنشاء العديد من المحاكم والأقطاب المتخصصة، بما مكن اليوم من مكافحة فعالة للفساد وجميع أشكال الجريمة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالمخدرات وبالبشر، إضافةً إلى الهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال، والإرهاب.

وفي نفس المنحى، تم تحسين ظروف الاعتقال بشكل ملحوظ بفضل بناء سجون جديدة وفق المعايير الدولية، وتأهيل ما كان قائما منها وتجهيزها والرفع من المستوى المعيشي والصحي لنزلائها.

ومن جهة أخرى، كرست السياسة السجنية مبدأ العفو، وتم تعريف السجناء بحقوقهم وواجباتهم على نطاق واسع، عن طريق نشر وتعميم دليل أعد خصيصا لهذا الغرض.

وستواصل الحكومة خلال سنة 2019 تنفيذ الأنشطة الجارية من خلال تعزيز مطابقة الإدارة السجنية مع المعايير المرعية، فضلا عن إطلاق برنامج تشييد السجون المركزية في جميع عواصم الولايات. وسيتم العمل بوجه خاص على ترقية النفاذ إلى العدالة عن طريق تشجيع اللجوء إلى التحكيم في حل النزاعات.

وعلى المستوى السياسي، تميزت السنوات الأخيرة بتعزيز ديمقراطيتنا من خلال تنفيذ الإصلاحات الدستورية والمؤسسية التي أسفر عنها الاتفاق السياسي المبرم بتاريخ 20 أكتوبر 2016 بين الأغلبية الرئاسية والمعارضة. وبهذا الصدد، فقد توج استفتاء 5 أغشت 2017 والانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية الأخيرة بما شهدته من مشاركة سياسة عريضة للأحزاب السياسية، هذا المسار الذي تمخض عن إعادة تشكيل المشهد المؤسسي في البلد، وهو ما تمثل جمعيتكم الموقرة مثالا ساطعا عليه.

كما أتاحت لنا هذه الإصلاحات، من بين أمور أخرى، التمتع اليوم بنشيد وطني وعلم يعكسان تنوعنا الثقافي وولاءنا للوطن.

وستتخذ الحكومة الإجراءات المناسبة لتنظيم الاستحقاقات الانتخابية المقبلة في أحسن الظروف. وبالفعل، فقد تمت برمجة الوسائل الضرورية لهذا الغرض في إطار مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2019.

٦FEHOJIHMCIGYIHOEyCHGYIHO

لقد عكفت الحكومة في السنوات الأربع الماضية على تنفيذ السياسة الوطنية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها. وشاركت بلادنا بفاعلية في مختلف اللقاءات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية، وأنجزت التقارير المترتبة عليها، وتابعت تنفيذ المعاهدات التي صادقت عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، استكملت الحكومة تنفيذ توصيات خارطة الطريق حول القضاء على الأشكال المعاصرة للاسترقاق. ومكن ذلك من مراجعة المدونة القانونية وحماية وترقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتحسيس حول حقوق الإنسان.

وفي مجال ترقية سياسة وطنية للعمل الإنساني والإسعاف الاستعجالي، نفذت الحكومة عدة أنشطة دعم لصالح الأشخاص المعنيين، من خلال الصندوق الوطني للعون والإسعاف الذي أنجز نشاطات مدرةً للدخل بتمويل قارب 70 مليون أوقية جديدة، وأقطاب تنمية مندمجة بتمويل بلغ

حوالي 2.5 مليون أوقية جديدة، إضافةً إلى المعونات الاجتماعية لصالح المعوزين والمرضى وضحايا الحرائق.

وخلال سنة 2019، سيتم تنفيذ خطة لعصرنة مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، وأدوات عملها.

وسيعرض على جمعيتكم الموقرة مشروع قانون يتعلق بالمجتمع المدني، يرمي إلى تشجيع إشراك الجمعيات بصورة فعلية في رقابة المواطنة على العمل العمومي وتوضيح نظام المنفعة العامة.

ومن جهة أخرى، ستواصل الحكومة التفاعل مع آليات حقوق الإنسان وإعداد التقارير وتقديمها طبقا لالتزاماتنا الدولية والإقليمية وتعزيز العمل الإنساني لصالح السكان المعوزين.

ЧEHOЩHOCЧЙHOЙ yCHOЧЙHO

في مجال الصحافة والاتصال، تجسدت جهود السلطات العمومية خلال السنوات الماضية في تحرير الفضاء السمعي البصري، وإلغاء عقوبة حبس الصحافيين، وإعداد استراتيجية وطنية للاتصال من أجل التنمية، والمصادقة على مدونة للإشهار، إضافةً إلى تزويد وسائل الإعلام العمومية بالتجهيزات الحديثة وإنشاء صندوق لدعم الصحافة الحرة.

وأسفر تحرير الفضاء السمعي البصري عن إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية حرة، تساهم اليوم، في ترقية حرية التعبير وفي النقاش العمومي.

ومكنت هذه الجهود بلادنا من تحقيق تقدم معتبر أهلنا للتصنيف ضمن قائمة البلدان التي تتمتع فيها الصحافة بأكبر قدر من الحرية، سواءٌ في إفريقيا أو في العالم العربي والإسلامي.

وبخصوص الآفاق، تمت برمجة الأنشطة التالية:1) إنشاء دار للصحافة؛ 2) إنشاء هيئة للإشهار؛ 3) إعادة هيكلة صندوق دعم الصحافة الحرة؛ و4) إعداد خارطة طريق لقطاع الإعلام العمومي.

في المجال الدبلوماسي، حققت بلادنا في السنوات الماضية، بدفع من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز، نجاحات معتبرةً بفضل انتهاج سياسة خارجية تتميز بالفعالية والاستباقية والحرص على صيانة المصالح الوطنية.

وتجسد تنشيط العمل الدبلوماسي في حضور متعاظم على الساحة الدولية سواءٌ على مستوى الهيئات والمؤتمرات والمنتديات الدولية أو من خلال نجاحنا الباهر في تنظيم القمة العربية السابعة والعشرين والقمة الإحدى والثلاثين للاتحاد الإفريقي.

ومن جهة أخرى، اضطلعت بلادنا بدور مركزي في إنشاء مجموعة دول الساحل الخمس وحفز عملها لصالح السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وقدمت مساهمةً مشهودةً في جهود البحث عن حلول للأزمات الإقليمية وشاركت مشاركةً فعالةً في حفظ السلام في كل من إفريقيا الوسطى وساحل العاج تحت إشراف الأمم المتحدة.

وركزت سياستنا على ضمان أمن مواطنينا في الخارج، في أنفسهم وأموالهم وصون كرامتهم في مهاجرهم. ولهذا الغرض، تم منذ سنتين إنشاء مركز عمليات الطوارئ على مستوى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لتلبية متطلبات رعايانا في الخارج ومساعدتهم في ظروف الأزمات.

وفي مجال الحكامة الاقتصادية، تدرك الحكومة أن النمو الاقتصادي وتقاسم ثماره بشكل منصف يمثلان رهانين كبيرين بالنسبة لاستقرار بلدنا واستدامة ديمقراطيتنا. ولهذا السبب، ضمن أسباب أخرى، فإننا نلتزم بانتهاج سياسة تنموية مستدامة ترتكز على اقتصاد مفتوح ومتنوع، يضطلع فيه القطاع الخاص بكامل الدور المنوط به، وتتقلص الفوارق بين مختلف جهات الوطن.

ولهذا الغرض، ستواصل الحكومة السياسات الاقتصادية الإرادية المنتهجة في السنوات الأخيرة، من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة سبيلا لتخفيف الفقر ومكافحة البطالة بفاعلية، وخاصة بطالة الشباب والنساء. وفي هذا الإطار، تم إعداد وتنفيذ استراتيجية للنمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030 بغية توطيد وتحسين النتائج المحقّقة في مجال تخفيف الفقر وعدم المساواة.

وواكب هذه الاستراتيجية تجديد الإطار القانوني للمالية العامة عبر المصادقة على قانون نظامي جديد يتعلق بقوانين المالية وإصداره هذه السنة. وسيضمن هذا الإطار القانوني الجديد مزيدا من الحداثة والصدقية المالية والمحاسبية ومن نجاعة عمليات مراقبة تنفيذ ميزانية الدولة ومساءلة المسيرين. كما أنه يسن إلزامية إتاحة المعلومات المتعلقة بالميزانية والمالية للبرلمان والمواطنين، على حد السواء. وهكذا أصبح إطلاع الجمهور على مشروع قانون المالية إلزاميًا فور المصادقة عليه في مجلس الوزراء.

وفي الوقت نفسه، تم تحقيق تقدم كبير على طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وهكذا تم القيام بمجموعة من الإجراءات والأعمال الملموسة لمكافحة الفساد، من بينها 1) تنشيط الأجهزة الرقابية؛ 2) إصلاح منظومة الصفقات العمومية الذي تم بموجبه الفصل بين وظائف الإبرام والمراقبة والتنظيم، من أجل شفافية أكبر في تسيير الطلبيات العمومية؛ 3) المصادقة سنة 2015 على قانون توجيهي حول الرشوة، والمصادقة سنة 2016 على قانون مكافحة الرشوة؛ 4) تبني إجراءات قوية ضد غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وأخيرا 5) إنشاء محكمة متخصصة في مجال مكافحة الرشوة وإنشاء قطب مالي.

وقد قامت المفتشية العامة للدولة، في إطار خطة عملها للسنوات الأربع الماضية، بتنفيذ 107 مهمات تفتيش، منها 27 في سنة 2018. ومكنت هذه المهام من ملاحظة أضرار مالية على حساب الدولة قاربت 720 مليون أوقية جديدة منها ما يزيد على 120 مليون في سنة 2018 وحدها.

ومن جهة أخرى، فإن عملية بناء صرح اقتصاد تنافسي الجاري القيام بها منذ تسلم فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز مقاليد السلطة مكنت خلال السنوات الأربع الأخيرة من تحقيق معدل نمو متوسط قدره 2,9 % ، وأتاح ذلك على وجه الخصوص المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى، ومكافحة التضخم وزيادة الاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخصوصي.

وهكذا، تم خلال الفترة المذكورة توقيع 126 اتفاقية تمويل ناهزت قيمتها الإجمالية 90 مليار أوقية جديدة، 70% منها في شكل هبات. ووجهت هذه التمويلات لقطاعات الاقتصاد الحيوية كالتنمية الحيوانية والصيد والزراعة والطاقة، فضلا عن الحماية الاجتماعية والحكامة والتقنيات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال.

وفي مجال مناخ الأعمال، سمحت الإصلاحات الكبيرة لبلادنا بالارتقاء 28 درجةً على سلم مؤشر التصنيف العالمي لمناخ الأعمال ما بين سنتي 2015 و2018، الأمر الذي يعكس بصورة عامة زخم الإصلاحات التي قامت بها بلادنا خلال هذه الفترة.

وواكبت هذا التقدم، بين أمور أخرى، المصادقة على مدونة الحقوق العينية وتسوية النزاعات الصغيرة، وإلغاء حقوق التسجيل المترتبة على المقاولات والمبادرات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار قانون الجمارك الجديد والقانون المصرفي. ومن شأن النجاحات المحققة أن تمهد السبيل لبلوغ هدف بلادنا على المدى القصير المتمثل في الحلول ضمن المائة دولة الأولى في تصنيف مؤشر مناخ الأعمال.

واقتناعا من الحكومة بأن ترقية القطاع الخاص لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة إلا في مناخ تسود فيه عدالة قوية، سريعة، ضامنة للمساواة الكاملة بين المتقاضين وفي متناولهم، فإنها تلتزم بأن تعتمد وتعرض على جمعيتكم الموقرة مشروعي قانونين يتعلقان بمراجعة مدونة التحكيم وبإصلاح القانون المنظم للإجراءات الجماعية لتصفية الخصوم المالية.

تتنزل قضايا البيئة في صلب العمل الحكومي. وخلال السنوات الأربع الماضية، انصبت الجهود على حماية مواردنا الطبيعية والمحافظة على المراعي ومكافحة التلوث والتصحر والمحافظة على التنوع الحيوي. واندرجت سياسة الحكومة خلال نفس الفترة في إطار الخطتين الخمسيتين اللتين تغطيان الفترتين 2012-2016 و2017-2021.

وفي هذا الإطار، تقوم الحكومة كل سنة بين شهري أكتوبر ومارس بحملة وطنية لحماية المراعي من الحرائق عن طريق صيانة الشبكة الوطنية للخطوط الواقية بطول 13.000 كلم. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل عمليات إعادة إحياء الوسط الطبيعي بإنتاج أكثر من 3 ملايين شجيرة على مستوى مختلف الولايات وإنجاز حوالي 500.000 متر طولي من التعريشات وحماية 550 هكتارا في 8 ولايات.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ السور الأخضر العظيم، تم تثبيت الكثبان الرملية في ثمانية مواقع، وتفعيل الموقع النموذجي لإنتاج الخضروات والشتلات في بلدات بوطلحاية ومفتاح الخير والنعيم بولاية الترارزة، وبغداد بولاية البراكنة.

وفي مجال المحافظة على التنوع الحيوي، استفادت حظيرتا جاولينغ وآوليكات من أشغال استصلاح تضمنت على وجه الخصوص تحسين النفاذ إلى الأولى، وزيادة وظيفية الثانية. ومن جهة أخرى، تم إنشاء محميتين مساحة كل منهما 10.000 كلم مربع، في يغرف بآدرار وتيشيت بتكانت، ستستفيدان من إعادة توطين طائر الحبارى.

وفي مجال مكافحة التلوث، مكنت معالجة المخلفات الضارة من حجز 44 طنا من الأكياس البلاستيكية وتصدير أكثر من 11.000 طن من المخلفات الصناعية المحتوية على مواد خطرة بغية معالجتها والتخلص منها.

وفي إطار أشغال حماية مدينة نواكشوط من مخاطر الحت الشاطئي والمد البحري والفيضانات، تم استكمال عمليات التثبيت الميكانيكي والبيولوجي لتقوية الحاجز الرملي على مستوى ثغرة منه، وسيتم استكمال عمليات التثبيت في ثغرة أخرى قبل نهاية السنة الجارية.

وقد أعدت الحكومة استراتيجيات عديدةً لحماية وصيانة مواردنا الطبيعية وصادقت عليها، ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الوطنية للمناطق البحرية المحمية، والاستراتيجية الوطنية للمناطق الرطبة البرية، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة عملها 2011-2020، والاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة في أفق 2030 وخطة عملها للفترة 2017-2021.

وستواصل الحكومة، في السنوات المقبلة، تنفيذ هذه الاستراتيجيات على مواردها الذاتية، وبالتعاون مع شركائنا في التنمية. كما سيتواصل تنفيذ برنامج حماية المراعي وأشغال إعادة إحياء الوسط الطبيعي وإنتاج وغرس الأشجار، إضافةً إلى حملة التشجير في إطار برنامج الوكالة الوطنية للسور الأخضر العظيم.

وأخيرا، ستقدم الحكومة إلى جمعيتكم الموقرة خلال سنة 2019 مشروع قانون حول المحميات البحرية والشاطئية والقارية، ومشروع قانون يكرس مبدأ تحمل المسؤول عن التلويث التكاليف المترتبة على صنيعه.

UjH Hqvm Y qIKyH Hqvm Y Ë yÇHKyH

حظيت عصرنة إدارتنا العمومية خلال السنوات الأربع الماضية بعناية خاصة من لدن السلطات العمومية حرصا منها على تحسين نجاعتها من خلال تعزيز قدراتها المؤسسية، ودعم مواردها البشرية وتحسين جودة خدماتها للمواطنين وجعلها في متناولهم.

وفي هذا الإطار، تم تعزيز تسيير وكلاء الدولة وتجري الآن الإدارات المعنية اختبار وتجريب منظومة معلومات جديدة للتسيير الإداري والمالي لوكلائها، تمهيدا للعمل بها سنة 2019.

وقد ساهمت مختلف قطاعات الدولة في استيعاب مئات الشباب المتخرجين من المدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء، وغيرها من المدارس المهنية والمؤسسات الأكاديمية.

وهكذا تجاوز إجمالي المكتتبين لصالح القطاعات الحكومية أكثر من 6000 إطارا من بينهم 1.420 في سنة 2018.

ومن جهة أخرى، ستتم خلال سنة 2019 المصادقة على نظام خاص لوكلاء الدولة العقدويين يجسد الإصلاح الرامي إلى تقويم تسيير الموارد البشرية للدولة. وقد تمت مراجعة النصوص المطبقة لمدونة الشغل وستتم المصادقة عليها خلال سنة 2019.

وحرصا على حماية مصالح العمال من خلال تطبيق أفضل لتشريعات العمل والضمان الاجتماعي، تم إطلاق حملة على امتداد التراب الوطني من أجل تفعيل هذه التشريعات، وستجدد كلما دعت الحاجة.

وفي مجال الضمان الاجتماعي، تمت حوسبة منظومة تسيير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحسنت حصيلته المالية وغطت ممثلياته الجهوية جميع الولايات.

كما أن تطبيق قرار اقتطاع المشاركات من المصدر أتاح تحسين التحصيل من المؤسسات العمومية، الأمر الذي مكن عمال هذه المؤسسات من الاستفادة من حماية اجتماعية مناسبة.

وسيستمر توجيه جهود الحكومة نحو تيسير النفاذ إلى خدمات صندوق الضمان الاجتماعي وتعزيز وضعيته المالية.

وقد أوشكت على الاكتمال عملية الإصلاح الرامية إلى تقويم وضعية حمالة ميناء نواكشوط. وتحملت الدولة أكثر من 100 مليون أوقية جديدة برسم التحفيز المالي، وتسديد الحقوق المترتبة على استفادة المعنيين من معاش من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويتواصل تنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال وبرنامج مكافحة السخرة.

كما تم في سنة 2018 إطلاق دراسة حول عمالة الأطفال في الوسط الزراعي الرعوي بهدف تحسين المعرفة بوضعيتها في الوقت الراهن وضمان التكفل المناسب بهذه الإشكالية في سنة 2019 واستخلاص الحلول الأكثر ملاءمةً لمعالجتها.

في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وضعت الحكومة أسس اقتصاد مفتوح، تنافسي يعود نفعه على جميع المواطنين. وركزت الجهود منذ 2014 على تخفيف الآثار السلبية للصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني، ومكافحة التضخم، وتشجيع الاستثمار الخصوصي.

وفي مجال سياسة النقد والصرف، انصبت الجهود في السنوات الأخيرة، من جهة، على تجديد إطار هذه السياسة من خلال وضع جملة أدوات تمكن البنك المركزي من ضبط أفضل للسيولة المصرفية، كما انصبت، من جهة أخرى، على تنفيذ سياسة صرف مرنة، مما ساهم في تخفيف آثار الصدمات الخارجية والمحافظة على التنافسية الخارجية وتعزيز احتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة التي بلغت 900 مليون دولار أمريكي في نهاية أكتوبر 2018، وهو ما يغطي 6 أشهر من استيراد السلع والخدمات.

وفي إطار نشاطات تمويل الاقتصاد، منح صندوق الإيداع والتنمية قروضا تجاوزت مليار أوقية جديدة لصالح 400 مقاولة صغيرة ومتوسطة، تعمل في قطاعات نشاط عديدة من الاقتصاد الوطني، وساهم بذلك في خلق أكثر من 3.000 فرصة عمل بين مؤقتة ودائمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تمويل أكثر من 7.600 مشروع توظيف ذاتي بكلفة بلغت 713 مليون أوقية جديدة، وذلك في إطار صندوق دعم التشغيل الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد عبد العزيز في سنة 2012 لمعالجة إشكالية التشغيل بصورة عامة وتشغيل الشباب بصورة خاصة.

وسيتواصل تنفيذ الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المنتهجة في السنوات الأخيرة ويتعمق لتمكين بلادنا من تحقيق أهدافها المرسومة في مجال تخفيف الفقر وعدم المساواة.

ومن المتوقع أن يتجاوز متوسط نسبة النمو 5% خلال السنوات الخمس المقبلة، وأن يبلغ فائض الميزانية 0,6% من الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لسنة 2019، سيسجل الناتج الداخلي الخام نسبة نمو تناهز 4,6%، وفائض ميزانية بنسبة 0,2% من الناتج الداخلي الخام، على أن تبقى نسبة التضخم أقل من 4%. وستواصل الحكومة كذلك الجهود الرامية إلى ضمان استقرار وصلابة النظام المالي.

وفي هذا المنحى، سيتم الاحتفاظ بمستوى استثمارات جيد رغم السياق الدولي غير المواتي نتيجةً لارتفاع أسعار المحروقات وضعف مستوى أسعار المعادن وتقلباتها. وهكذا ستبقى نفقات الاستثمار، خاصةً الممول منها بموارد داخلية، في حدود مستوى نفقات 2018 تقريبا، في حين ستسجل الاستثمارات الممولة بموارد خارجية ارتفاعا طفيفا.

وستشهد السنوات المقبلة كذلك تحسينات لظروف تمويل الاقتصاد خاصةً عن طريق خفض كلفة الاقتراض وتوسيع النفاذ إلى الخدمات المالية، فضلا عن زيادة الشمول المالي من خلال القيام ابتداءً من 2019 بإعداد إطار قانوني أكثر ملاءمةً للابتكار، خاصةً " التسديد بالهاتف النقال" الذي ما تزال مقدراته غير مستغلة في بلادنا، رغم انتشار استخدامه من قبل السكان. وسيتم تطوير وتوسعة سوق السندات الإسلامية التي تم إطلاقها سنة 2017 وذلك كي تتمكن، في أفق 2020، من أداء الدور المتوخى منها في تمويل الاقتصاد.

وستواصل الحكومة الأعمال الرامية إلى تشجيع نهوض الصناعات التحويلية لاسيما الصناعات الزراعية الغذائية، فضلا عن العمل على مزيد من دمج قطاعات الصيد والبيطرة والمعادن في الاقتصاد الوطني.

ومن أجل بلوغ أهداف النمو المستدام والشامل، كما حددتها خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2016-2020 ، سيتواصل تنفيذ البرنامج الضخم الجاري العمل فيه منذ سنوات لتطوير البنى التحتية المهيكلة وصيانتها.

وفي هذا الإطار، فإن شبكة الطرق التي أنجز منها قرابة 1500 كلم وأعيد تأهيل أكثر من 200 كلم أخرى خلال السنوات الأخيرة، ستشهد خلال سنة 2019 إطلاق أو مواصلة بناء وتأهيل طرق بالنشاب- الطريق الوطنية رقم4، وبالنشاب- الطريق الوطنية رقم 1، والزرافية- تامشكط، والنعمة- بنكو- باسكنو- فصالة، وكيفة- بومديد، والنعمة- نبيكت الاحواش، والمقطعان 1 و2 من طريق أطار تجكجة، وانواكشوط- روصو، واعوينات الزبل- جكني، وكيهيدي- مقامة، والركيز–المذرذرة، والكلم 58- الكلم 108 من طريق انواكشوط- بوتيلميت، إضافة إلى إطلاق أشغال مشروع جسر روصو ومحول ملتقى طرق مدريد المسمى " محول الصداقة ".

وفي مجال النقل البري، تمت إعادة هيكلة شركة النقل العمومي وعزز أسطولها.

ومن جهة أخرى، ستتم، في بحر سنة 2019، مراجعة مدونة الطرق، وتحيين الاستراتيجية الوطنية لأمن الطرق.

وبخصوص النقل البحري، ستواصل الحكومة الجهود الرامية إلى زيادة طاقة موانئ البلاد، وأشغال إنشاء مينائي تانيت وانجاكو.

ومن جهة أخرى، سيتم بناء ميناء في المياه العميقة بانواذيبو، ومحطة للحاويات ورصيف نفطي بانواكشوط في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينتظر أن تدخل هذه المنشآت التي تنطلق أشغال إنجازها في سنة 2019 حيز التشغيل في أجل أقصاه 2022.

وفي مجال النقل الجوي، تم تشييد مطارات انواكشوط أم التونسي، تيارت الواسعة وبير أم قرين، كما تم تأهيل مطارات الزويرات وانواذيبو وأطار والنعمة.

ومن جهة أخرى، سيتم ابتداءً من 2019 إسناد تسيير مطار أم التونسي الدولي لفاعل دولي متخصص، وذلك من أجل المحافظة على هذه المنشأة وضمان مردوديتها. وأخيرا، سيتم تعزيز أسطول الموريتانية للطيران الدولي بطائرتين جديدتين، وهو ما سيمكنها من توسيع شبكة رحلاتها لتشمل وجهات جديدةً.

[illegible]

في مجال الطاقة، تمثلت الإنجازات الرئيسة في نواكشوط في بناء محطة هوائية بقدرة 30 ميغاواط سنة 2015 ومحطة مزدوجة بقدرة 180 ميغاواط سنة 2016 ومحطة شمسية، بقدرة 50 ميغاواط سنة 2017. وخارج الشبكة البينية، تم تهجين محطات حرارية تزود ثماني بلدات بفضل وحدات شمسية بقدرة إجمالية قدرها 16,6 ميغاواط (أطار، العيون، ألاك، بوتيلميت، أكجوجت، الشامي، بولنوار وبالنشاب).

كما تم بناء سبع محطات هجينة حرارية/ شمسية جديدة (كيفة، النعمة، عدل بقره، بيرت، انجاكو، بوصطيلة، تندغماجك). وبذلك تمت إضافة حوالي 290 ميغاواط خلال هذه الفترة.

وفي مجال نقل الكهرباء وتوزيعها، تم تنفيذ برامج لتوسيع الشبكات في انواكشوط وانواذيبو، وفي مدن البلاد الرئيسة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشاريع لتطوير شبكات التوزيع داخل البلاد(خطوط الجهد المتوسط ألاك- بوكي، بوكي- كيهيدي، أشرم- كامور، كرو- كيفة، تمبدغة- النعمة- نبيكت الاحواش، النعمة- عدل بقره)، وكذلك في انواكشوط مع تكثيف الشبكة وتعزيز منظومة التفريغ بخمسة مراكز – مصدرية جديدة و12 حلقة وصل جديدةً بقدرة 33 كيلو فولت، للربط بين المراكز المذكورة بطول إجمالي يبلغ حوالي 120 كلم.

وأخيرا، فسيمكن المركز الوطني للتحكم - قيد الاختبار- من إدارة عصرية مثلى وفعالة للمنظومة الكهربائية، وهو ما سيحسن جودة خدمات مرفق الكهرباء العمومي بصورة ملموسة.

ومن جهة أخرى، فإن نسبة الطاقات المتجددة من إنتاج الشركة الوطنية للكهرباء تقدر بحوالي 50% في سنة 2018، وهو ما يجعل بلدنا أحد البلدان الرائدة في مجال استعمال الطاقة النظيفة على الصعيد الإفريقي.

وفي سنة 2019 وبعدها، ستتواصل الجهود الرامية إلى زيادة عرض خدمة الكهرباء وتحسين النفاذ إليها، وتنويع الخلط الطاقوي وتقليص تكاليف إنتاج الكهرباء.

وفي ميدان الإنتاج في شبكة الربط البيني، ستتواصل أشغال بناء محطة بولنوار بقدرة 100 ميغاواط ومحطة غوينا الكهرومائية بقدرة 144 ميغاوات التي تبلغ حصة بلادنا منها 48 ميغاوات.

وفي مجال التوزيع، يشمل المخطط الاستثماري إنجاز جميع مشاريع خطوط الجهد المتوسط والعالي موزعة على مختلف أنحاء التراب الوطني. ومن ضمن هذه المشاريع، حصل مشروع حلقة كيهيدي-

سيلبابي- امبود على التمويل وسيتم إطلاق المناقصة الخاصة به في بداية سنة 2019. ومن جهة أخرى، ستتواصل سنة 2019 أشغال كهربة مثلث الأمل (آفطوط الشرقي) لتزويد المزارع على محور روصو–بوكي بالكهرباء.

وسيتم في سنة 2019 استكمال مشروع الربط البيني مع شبكة منظمة استثمار نهر السنغال(عبر خطي 33 كيلو فولت بوتيلميت- صنكرافة و90 كيلو فولت بوكي- ألاك).

وفي مجال نقل الكهرباء، يتمثل الهدف في تزويد البلاد في أفق 2022 بمنظومة عصرية قادرة على إيصال الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك الرئيسة وتيسير المبادلات في مجال الطاقة مع البلدان المجاورة.

وفي هذا الإطار، فإن الخطوط التالية هي، إما قيد البناء أو في طور إبرام الصفقات تمهيدا لانطلاق الأشغال:1) خط الجهد العالي – الشمال الرابط بين انواكشوط وانواذيبو؛ 2) خط الجهد العالي – الشمال الشرقي الرابط بين انواكشوط والزويرات عبر اكجوجت وأطار؛ 3) خط الجهد العالي – الجنوب الرابط بين انواكشوط ودكار؛ 4) خط الجهد العالي – الشرق الرابط بين كيفة والطينطان مع وصلة ربط بين الطينطان وخاي.

ومن جهة أخرى، سيتم استكمال دراسة الجدوى الخاصة بخطي الشامي-أكجوجت، وانواكشوط -كيفه خلال سنة 2019.

وفي مجال تقنيات الإعلام والاتصال، سعت الحكومة لتغطية المناطق غير المغطاة بشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهكذا، تم في سنة 2016، في إطار برنامج النفاذ الشامل لخدمات الاتصالات الإلكترونية، إطلاق مشروع لتغطية المناطق الشمالية على طريق الزويرات – بيرأم قرين عين بنتلي، وجميع المدن والبلدات على هذا المحور. وقد تم بالفعل إنجاز هذه التغطية بالكامل.

أما فيما يتعلق بتطوير شبكات النطاق العريض، فقد تم توقيع عقد إنشاء أجزاء شبكة الألياف البصرية لمشروع " وارسيب ".

وستمكن هذه الشبكة التي ستنطلق أشغال بنائها قريبا من توفير الإنترنت ذي النطاق العريض في عواصم ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابة وكيديماغا وكوركول والترارزة ولبراكنة وآدرار وانشيري.

ولإتاحة النفاذ إلى النطاق العريض الذي ستنقله شبكات الألياف البصرية، تم إطلاق مناقصة لتقديم العطاءات من أجل إدخال تكنولوجيا الإنترنت المتنقلة ذات السعة العالية الجيل الرابع. ومن المتوقع أن تمكن هذه التكنولوجيا من خفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات.

وستتخذ الحكومة، في سنة 2019، الإجراءات اللازمة لزيادة مستوى المنافسة والاستثمار الخاص في سوق النطاق العريض بالجملة والتجزئة. وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد استراتيجية خدمة نفاذ شامل موجهة نحو النطاق العريض وفك العزلة الرقمية عن البلاد.

ϟ ЕвНОЏЃ НМ ЧНЄуЃ НЏЁ уҪНОуЃ НО

لقد تم السعي في السنوات الأربع الماضية لتطوير القطاعات الواعدة في إطار سياسة تسيير مستدام تقوم على تفعيل الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تثمين المقدرات التي تزخر بها هذه القطاعات، وتأمين الاستفادة القصوى من انعكاسها الإيجابي على مجمل الاقتصاد.

وهكذا، ففي قطاع تثمين مخزون المحروقات أصبحت بلادنا وجهةً مفضلةً لكبار الفاعلين في المجال، أمثال بريتش بتروليوم وأكسون موبيل وشل وتوتال، وذلك بفضل ما يميز استراتيجيتنا المنتهجة لترقية مواردنا من الوضوح والشفافية وجاذبية الإطار القانوني. ومن جهة أخرى، فقد تم

إدخال تحسينات كبيرة على الشروط الاقتصادية لعقود التنقيب وتقاسم الإنتاج بما أتاح تعزيز مضمونها المحلي لصالح البلاد.

ويتواصل التحضير لانطلاق عمليات تطوير المرحلة الأولى من حقل السلحفاة- حمييم مع توقيع اتفاق التعاون بين الدولتين الموريتانية والسنغالية، وينتظر اتخاذ القرار الاستثماري النهائي قبل نهاية سنة 2018 ، وانطلاق عمليات إنتاج الغاز خلال سنة 2021-2022.

وبخصوص قطاع التزود بالمحروقات، تم التركيز على تأمين منظومة تموين البلاد بالمواد النفطية السائلة والغازية وتحسينها، إضافةً إلى تأهيل البنى التحتية وتجديد الإطار القانوني.

وبالنسبة للآفاق في هذا المجال، ستنصب الجهود على بناء منشآت شحن وتفريغ جديدة فضلا عن توسيع قدرات التخزين على مستوى المنطقة الجنوبية وإعادة تأهيل قدرات التخزين في المنطقة الشمالية بما سيمكن من تحسين ظروف تموين البلاد.

وفي قطاع المعادن، ركزت الجهود على تنويع الإنتاج المعدني. وفي هذا الإطار، تم منح رخص استغلال جديدة لمواد معدنية مختلفة كالذهب والفوسفات والكوارتز والتربة السوداء.

وتكرس هذه الرخص مبدأ مساهمة الدولة بما يتراوح بين 10% و20% . يضاف إلى ذلك تحسين تسيير السجل المعدني عن طريق وضع منظومة لتسيير المعلومات ولرقمنة البيانات وإنشاء بوابة علمية جغرافية على الشبكة العنكبوتية.

وأخيرا، تم إعداد واعتماد وتنفيذ إطار قانوني من أجل تشجيع وتأطير المستغلات المعدنية الصغيرة.

وستشهد السنوات المقبلة مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين جاذبية القطاع المعدني وزيادة انعكاساته الاقتصادية. وفي هذا الإطار، ستتواصل المراجعة الشاملة لمدونة المعادن، ويستكمل إعداد استراتيجية معدنية جديدة في 2019. وسيعزز تأطير نشاطات الاستغلال التقليدي للذهب

وتنشأ مناطق خاصةٌ بهذه النشاطات، إضافةً إلى إقامة مراكز تجارية لتسويق الإنتاج التقليدي.

٦ـ التنمية المستدامة للصيد البحري

لقد مكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصيد للفترة 2015-2019 من تحقيق زيادة ملموسة في عائدات صادرات القطاع. ويقدر رقم أعمال القطاع سنة 2018 بأكثر من 900 مليون دولار أمريكي، مقابل 450 مليون دولار سنة 2014، علما بأن القطاع يخلق حاليا حوالي 60.000 فرصة عمل موزعة بين جميع شعب الصيد البحري.

ومن جهة أخرى، تم إعداد خطة وإطار قانوني لتطوير الصيد القاري كما تم إنشاء أحواض لتربية الأسماك في امبود لإنتاج أجنة الأسماك لتخصيب البحيرات وغيرها من نقاط المياه الدائمة.

وفي مجال تنمية الصيد التقليدي، تمت زيادة سرعة إيقاع إنتاج الزوارق النموذجية بواقع 4 إلى 5 شهريا ووضعت مسطرة إجراءات شفافة لبيعها، كما سيتم تسويق نموذج جديد من الزوارق المخصصة للصيد السطحي قبل نهاية السنة الجارية.

وسيتواصل في السنوات المقبلة انتهاج سياسة تثمين منتجاتنا البحرية من خلال استكمال أشغال بناء ميناء تانيت واستنهاض أقطاب الكلم 114 والكلم93 والكلم 28(عبر إنجاز الطرق والتزويد بالمياه والكهربة) وتوسعة الشركة الموريتانية لبناء السفن، وبناء مرسى ومركز لتنمية الصيد القاري في كيهيدي، وتنمية الصيد في بحيرة محمودة، وبناء مفرخ تقليدي على مستوى سد فم لقليته.

٦ـ التنمية المستدامة للصيد البحري

ما فتئ تطوير الزراعة والتنمية الحيوانية يتصدران العمل الحكومي منذ سنة 2009. وتجسد هذا المشغل في التنفيذ الفعلي لاستراتيجية تنمية

القطاع التي ركزت على زيادة المساحات القابلة للزراعة وعلى التنويع الزراعي والتحكم في المياه وتحسين صحة الماشية وتطوير الإنتاجية الحيوانية، إضافةً إلى تعزيز قدرات الفاعلين وتحديد آليات تمويل الزراعة.

وشملت أشغال الاستصلاح والتأهيل وتحسين منظومة الري والتصريف حوالي 11000 هكتارا خلال السنوات الأربع الماضية لصالح ما يزيد على 16.000 أسرة و185 حامل شهادة منتجا. يضاف إلى ذلك المساحات التي أصبحت قابلةً للري بعد شق قناة آفطوط الساحلي بطول 55 كلم وتقدر بحوالي 27.000 هكتار.

ومن جهة أخرى، حظيت منظومة الزراعات المطرية بعناية كبيرة ولاسيما فيما يتعلق بالتحكم في المياه السطحية من خلال تفعيل برنامج الصيانة الدورية للسدود سنويا فضلا عن تشييد وتأهيل 9 سدود و456 سدا صغيرا وعتبةً مبطئةً، بما مكن من استغلال قرابة 13000 هكتار، وصيانة أكثر من 3300 هكتارا من الأراضي الزراعية في المناطق المطرية.

وفي مجال التنويع الزراعي، تم بذل جهود من أجل تنمية زراعة الخضروات ومواصلة توطين زراعة القمح. ومن جهة أخرى، سيتم إطلاق مشروع طموح لزراعة الأعلاف في انبيكة الاحواش.

وشملت الجهود في مجال العناية بالواحات إنجاز 917 وحدة ري تعمل بالطاقة الشمسية لصالح مزارع النخيل في ولايات آدرار، وتكانت والعصابة، والحوض الغربي والحوض الشرقي، لسقي 212.000 نخلة من بينها 65.000 نخلة مغروسة حديثا إضافةً إلى مكافحة دودة النخيل الحمراء وغيرها من الآفات الزراعية.

وبذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لصالح جميع مفاصل شعبة زراعة الأرز، وهو ما ساهم، من بين أمور أخرى، في التحسن الملحوظ لجودة المنتج الوطني وتسويقه، وفي الانخفاض القوي لحجم وارداتنا من

هذه المادة التي تراجعت من أكثر من 165.000 طنا سنة 2014 إلى أقل من47000 طنا سنة 2017.

وستتواصل الجهود المبذولة في مجال التنويع الزراعي في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الزراعية 2016-2025. وهكذا، ستتواصل في 2019 أشغال استصلاح 3.500 هكتار وتنظيف مجاري المياه من العويجة إلى الركيز على طول 42,5 كلم، بكلفة إجمالية تبلغ 900 مليون أوقية جديدة. كما سيتم إطلاق الأشغال الرامية إلى تعميق جدول كوندي على طول 36 كلم وقنوات الصرف التابعة لآفطوط الساحلي بكلفة إجمالية تبلغ 345 مليون أوقية جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل برنامج بناء وإعادة تأهيل السدود والسدود الصغيرة والحواجز المائية والعتبات المبطئة، وخاصةً سدود واد سكليل وأم أشناد بآدرار وكوروري وبرودة بالعصابة والتويميرت بالحوض الغربي وبتنكول بكوركول وكذا إنجاز 8 عتبات مبطئة في آدرار وتكانت. ومن المقرر كذلك إعادة تأهيل منشآت مقامة للتمكن من زراعة مساحات فيضية كبيرة محسنة.

وفي ميدان التنمية الحيوانية، تم التركيز خلال السنوات الأخيرة على تنفيذ سياسات ترمي إلى عصرنة هذا القطاع ودمجه في الاقتصاد الوطني، من جهة، ومن جهة، على حماية الماشية في الحالات الطارئة من أوبئة وجفاف.

وفي هذا الإطار، تواصلت عمليات تحديث البنى التحتية الفنية من خلال بناء وتجهيز المركز الوطني لتربية الإبل والمركز الوطني للتكوين في مجال التقنيات البيطرية وإنشاء ثلاث مزارع تجريبية لتحسين السلالات(في سيلبابي ومقامه وكونكل) ومزرعة نموذجية للأغنام ببالنشاب.

كما تم السعي إلى تحسين الصحة والإنتاجية الحيوانيتين من خلال استحداث تقنيات التلقيح الاصطناعي وتنظيم حملات تطعيم سنوية. وعلى سبيل المثال، تم استعمال 7,6 مليون لقاح سنة 2018 مقابل 5 ملايين لقاح سنة 2014.

وبالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة العجز المطري المسجل خاصة في موسمي 2014 و2017، نفذت الحكومة برنامجا استعجاليا مكن، بين أمور أخرى، من بيع 72.000 طن من الأعلاف بأسعار مدعومة.

ومن جهة أخرى، شهدت جهود تحسين تحويل المنتجات الحيوانية نهضةً كبيرةً مع الانطلاقة الفعلية لمصنع الألبان بمدينة النعمة وتوقيع اتفاقيات مع عدة مستثمرين في مجال صناعة الألبان واللحوم.

وسيتواصل انتهاج هذه السياسة عبر تحسين نجاعة الخدمات البيطرية وتطوير خدمات مناسبة للحاجات القائمة وتكثيف عمليات الإنتاج. وفي هذا الإطار، سيتم إنشاء مزرعة لتربية الأبقار في نبيكة الأحواش وستستفيد مزرعتا الأغنام في بالنشاب وكنكوصة من سلالات ماعز أصيلة مستوردة، كما سيتم إنشاء وحدة لمراقبة جودة الأدوية الحيوانية، وحفر 20 بئرًا رعويةً، وبناء خمسة مراكز بيطرية حدودية و25 حظيرة تطعيم في سنة 2019.

[illegible]

في مجال الحكامة الإقليمية، شهدت السنوات الأربع الماضية تنفيذ أنشطة تتعلق باستكمال برامج القضاء على الأحياء العشوائية وتصحيح مخططات الفرز في انواكشوط وتقطيع منطقة اغنودرت وإنشاء فرقة للرقابةالحضرية.

وفي إطار برنامج توسيع وعصرنة المدن، انصب عمل الحكومة على مواصلة وإطلاق أشغال توسعة وعصرنة مدن سيلبابي وبوتيلميت وواد الناقة وألاك وصنكرافة والنبيكة وبولنوار وبالنشاب وبير أم قرين.

وبخصوص الاستصلاح الترابي، مكنت سياسة التجميع خلال نفس الفترة من تهيئة 7 أقطاب هي: بولحراث في لعصابة، وصب الله وأفجار في كوركول، وأم الصفية في الحوض الشرقي، وبورات في البراكنة، فضلا عن إطلاق أشغال إنجاز تجمعين آخرين هما تجمع تنومند في آدرار،

وماغه في العصابة. وتم تجهيز الأقطاب المكتملة تجهيزا كاملا بالبنى التحتية الأساسية من مساجد ومدارس ومراكز صحية وتجهيزات تجارية.

كما تم إنجاز الدراسات الفردية لولايات الوطن لتزويد المجالس الجهوية الجديدة بوثائق مرجعية ضرورية لمساعدتها في إعداد سياسات التنمية المحلية.

وبخصوص المباني والتجهيزات العمومية، وفضلا عن قصر المؤتمرات الدولي المرابطون، شهدت السنوات الأربع الماضية تشييد 21 مسجدا ومحظرةً و69 مستشفىً ومركزا صحيا و20 ملعبا رياضيا ودارا للشباب و27 منشأةً تجاريةً من بينها سوق انواكشوط المركزية الجديدة ومسالخٌ وأسواق حيوانات، إضافةً إلى 103 مبنى بين مكاتب وإقامات إدارية و7 سفارات وإقامات دبلوماسية و10 منشآت موزعة بين قصور العدالة والسجون لصالح قطاع العدالة و5 منشآت أخرى لفائدة مصالح الأمن، وكل ذلك على نفقة ميزانية الدولة.

وفي إطار دعم النفاذ إلى التعليم وتحسين جودته، شيدت الحكومة في سنة 2015، برسم برنامج سنة التعليم، 40 مدرسة ابتدائية و19 إعدادية و11 ثانوية ومدرستين لتكوين المعلمين.

يضاف إلى ذلك مشاريع أخرى لإعادة تأهيل وإنشاء المدارس والإعداديات والثانويات على امتداد التراب الوطني بكلفة إجمالية بلغت 1,4 مليار أوقية جديدة.

وفي سنة 2019، سيتواصل ويكثف برنامج تشييد المباني والتجهيزات العمومية. وفي هذا الإطار، من المقرر انطلاق واستكمال 37 مشروعا واستصلاح وسط مدينة نواكشوط، وبناء المركز التجاري بعرفات.

ومن جهة أخرى، أطلقت الحكومة المسابقات المتعلقة بإنجاز التصاميم الهندسية لمقر الجمعية الوطنية وملعب رياضي في نواكشوط تبلغ قدرته الاستيعابية 30.000 متفرج.

وستطلق خلال سنة 2019 كذلك أشغال بناء مقرات المجالس الجهوية في جميع الجهات باستثناء نواكشوط ونواذيبو، وستنطلق كذلك أشغال بناء 3 إقامات و3 مقرات دبلوماسية في الرباط وأبو ظبي وانيامي، إضافةً إلى إعادة تأهيل 3 إقامات و3 مقرات أخرى في دكار وواشنطن ونيويورك وبناء مستشفيين في ألاك وسيلبابي.

وسيتم إرساء هياكل وأدوات الاستصلاح الترابي ولاسيما المخطط الوطني للاستصلاح الترابي ومشتقاته الجهوية، بالإضافة إلى سياسة للتنمية الجهوية والتنافسية الإقليمية وإنشاء 3 أقطاب جديدة لتجميع القرى والبلدات، في العطف بولاية كوركول، و"بدرانبيت النص" بولاية الحوض الشرقي، والركيز بولاية الترارزة.

ϟ ЕвНОђЃ НМ ЧНСЃ НЏЁ уÇНОуЃ НО

لقد تصدر تنويع اقتصادنا العمل الحكومي في السنوات الأربع الأخيرة. وهكذا أعدت الحكومة سنة 2015 الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية لدعم القطاع الصناعي وإدماجه بصورة أفضل في الاقتصاد الوطني. ولهذا الغرض، تم وضع إطار للتشاور بين القطاعين العام والخاص.

وكملت هذه الاستراتيجية سنة 2016 الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية التي استهدفت أساسا مراعاة التحولات في البيئة الاقتصادية والمؤسسية والاقتصادية الاجتماعية بموريتانيا وتحيين مصفوفة النشاطات ذات الأولوية بالنسبة لترقية الصادرات والتنمية الاقتصادية للبلد.

وتعززت سياستنا في مجال الاندماج التجاري من خلال اتفاقيات الشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنطقة التبادل الحر القارية.

وأخيرا، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة سنة 2017 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني.

ولهذا الغرض، تم توسيع العرض السياحي ليشمل مختلف أنحاء الوطن كما تم دعمه بتنفيذ حملة إعلامية واسعة النطاق توجهت إلى الأسواق المحتملة لمنتجنا السياحي. ومن جهة أخرى، فقد نجحت المقاربة الأمنية التي اعتمدتها بلادنا في السنوات العشر الماضية، وهو ما تجسد في استعادة النشاط السياحي في شمال البلاد.

وفي سنة 2019، سيتم إعطاء عناية خاصة لعصرنة مهنة التجارة. وفي هذا الإطار، سيتم وضع سياسة حقيقية في مجال المنافسة وإنشاء منصة للتجارة الالكترونية.

ولتخفيف هشاشة التجارة الخارجية تجاه الصدَمات الخارجية، ستقوم الحكومة بنشاطات ترمي إلى التعزيز المؤسسي للفاعلين. وستعكف كذلك على تأمين الانطلاقة الفعلية لمركز موريتانيا الدولي للوساطة والتحكيم وعلى إنشاء المركز الموريتاني لترقية الصادرات.

وستواصل الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الصناعية من خلال إعداد إطار برمجي مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإقامة منظومة إشراف تقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز القدرات في مجال معايير الصناعة ومتابعتها واستصلاح المناطق والمجالات الصناعية، فضلا عن إنشاء الهياكل الفنية لدعم التنمية الصناعية وتثمين المقدرات الصناعية، وتحسين جودة المقاولات وتنافسيتها، واستصلاح المناطق الصناعية، وتنويع الإنتاج الصناعي وإقامة بيئة مواتية لمقاولات القطاع. هذا بالإضافة إلى ورشتين مقررتين لوضع الرمز الشريطي الصناعي لإتاحة التعرف على المنتجات الموريتانية وإمكانية تتبعها عن طريق الشفرة الخاصة بالبلد، وإنشاء السجل المركزي للتجارة بغية مركزة البيانات المثبتة في السجلات المحلية.

أما في ميدان السياحة، واعتبارا للسياق الحالي الذي شهد إعادة الاعتبار لصورة البلد وتحسن سمعته بفضل مناخ الأمن الممتاز السائد، فستنصب

الجهود على تنمية النشاط السياحي على نطاق واسع وعلى مواصلة عصرنته من خلال تنفيذ استراتيجية القطاع 2017- 2030.

ومن المتوقع أن يساهم الإنشاء المبرمج لمدرسة الفندقة، ولصندوق دعم المقاولات السياحية، في التنشيط المرجو لصناعة السياحة في بلادنا.

٦FEHJIHKCIGÍHJË yÇHGÍHO

في إطار السعي لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال تنمية الموارد البشرية وتوسيع النفاذ إلى الخدمات الأساسية، نفذت الحكومة جملةً من السياسات والإصلاحات الهادفة إلى تثمين رأس المال البشري.

ففي مجال التعليم، استهدفت الجهود، في آن واحد، تحسين العرض والنفاذ والجودة في نظامنا التعليمي. كما انصبت على تطوير البنى التحتية وترقية الامتياز وتحسين فعالية وحكامة النظام.

ولهذا الغرض، عرفت السنوات الأخيرة، تنفيذ برنامج واسع للبنى التحتية المدرسية، مكن من تشييد وتجهيز 142 مدرسةً ابتدائيةً، و80 مؤسسةً ثانويةً، وإعادة تأهيل 98 مدرسةً ابتدائيةً و17 مؤسسةً ثانويةً، إضافةً إلى توسعة العديد من المؤسسات التعليمية.

ومن جهة أخرى، ساهمت التكوينات ومراجعة المقررات وتطوير مؤسسات الامتياز، وإنشاء مؤسسات نموذجية، وتعزيز تدريس العلوم، بشكل ملحوظ في تحسين جودة التعليم.

وبرسم تعزيز الإنصاف في المنظومة التربوية وتشجيع تمدرس الأطفال في المناطق الفقيرة، تم فتح كفالات مدرسية خلال السنوات الماضية في هذه المناطق استفاد منها حتى الآن ما مجموعه قرابة 500 ألف تلميذا.

وستعمل الحكومة على تحقيق الأهداف المرسومة في البرامج الوطنية لتنمية قطاع التهذيب، وخاصة منها التمكن في أفق 2020 من استقبال 100% من الأطفال في سن التمدرس في المرحلة الأساسية، ضمن ظروف تعلم تطبعه الجودة، إضافةً إلى رفع نسبة الولوج إلى السلك الأول

من المرحلة الثانوية من 45% إلى 58% ومن 31% إلى 41 % في السلك الثاني من نفس المرحلة.

وستتواصل في سنة 2019 سياسة توسيع العرض المدرسي من خلال تشييد 50 مدرسة مكتملة الفصول و45 مؤسسة ثانوية، وإعادة تأهيل 65 مدرسة، بكلفة إجمالية تتجاوز 100 مليون أوقية جديدة. وستعرف سنة 2019 كذلك افتتاح 5 ثانويات امتياز و5 مدارس امتياز.

وفيما يتعلق بالكتاب المدرسي، تم خلال السنوات 2014 - 2018 توزيع أكثر من 4,2 مليون كتاب في مختلف المواد منها 1,5 مليون مجانا في المناطق الأكثر احتياجا. وستتم طباعة أكثر من مليون كتاب خلال السنة الدراسية 2018-2019.

وسيتم تعزيز الجهود الخاصة بتكوين وتسيير المدرسين بغية تحسين فعالية ونجاعة تسيير المنظومة التربوية وإرساء قيادة مرتكزة على النتائج.

أما على مستوى التعليم العالي، فإن جهود تحسين جودة التعليم والحكامة على المستوى الجامعي، تتجسد في إنشاء السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي، وإعادة هيكلة المجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، وإصلاح نظام المؤسسات، وتجميع مدارس المهندسين في مؤسسة واحدة.

وبالتوازي مع ذلك، وسعت الحكومة عرض التعليم العلمي والتكنولوجي من خلال فتح عدة معاهد عليا وإنشاء شعب مهنية في المؤسسات القائمة.

وتجسد ذلك في فتح تكوينات في الولايات من خلال المعهد العالي لمهن البناء والأشغال العامة والعمران في ألاك، والمعهد العالي المهني للغات والترجمة والترجمة الفورية في انواذيبو، والمعهد العالي لمهن المعادن في الزويرات.

وستشهد سنة 2019 تفعيل الهياكل التي تم إنشاؤها مثل السلطة الموريتانية لضمان جودة التعليم العالي، والمجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي، لتمكينها من النهوض بمهامها المتعلقة بتحسين نجاعة وجودة

التكوينات. وستشهد كذلك اكتمال الأعمال في مختلف مكونات الحرم الجامعي.

وستنطلق أشغال بناء جامعة جديدة في تجكجة خلال سنة 2019، وسيتواصل تطوير وتعزيز مدارس الدكتوراه للاستجابة لمتطلبات الامتياز. وفي الوقت نفسه، ستتواصل جهود ترقية وتطوير البحث العلمي، وتتعزز من خلال وضع استراتيجية تبرز المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتنمية البلاد.

وسيتم تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين مؤسسات التعليم العالي من اغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتطوير المرافق التعليمية. وفي هذا الصدد، ستعطى الأولوية لانطلاق إنشاء شبكة وطنية للتعليم والبحث ونظام معلومات متكامل سيسمح بإدارة هذه المؤسسات على أساس رمز تعريفي فريد وآمن للطالب.

وسيتجاوز إجمالي الاستثمار لتحديث التعليم العالي الرقمي في إطار هذه المشاريع، 200 مليون أوقية جديدة.

وفي مجال التعليم الأصلي، انصبت الجهود على دعمه وترقيته من خلال تحسين إطاره القانوني، والعمل على مد الجسور بين النظامين التربويين الأصلي والعصري.

وفي هذا الإطار، تم إعطاء عناية خاصة لجامعة العلوم الإسلامية بالعيون حيث تم فتح ماستر. كما أعيدت هيكلة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية بما مكن من تطبيق نظام (أل أم دي) فيه.

وفي مجال محاربة الأمية، تم تحيين الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية، وبلغ عدد فصول محو الأمية 1.450 فصلا استفاد منها قرابة 36 ألف شخصا. كما تم افتتاح 42 محظرةً نموذجيةً في المناطق الأقل حظا في مجال التعليم.

ولعصرنة تكوين العلماء في إطار يطبعه التسامح ويصون المكاسب ويثمن خبرة محاظرنا المتراكمة، سيتم خلال سنة 2019 فتح مركز عمومي جديد لتكوين العلماء في أكجوجت.

ﻟﺘﺤﺴﻴﻦ ﻇﺮوف اﻟﻤﻮاﻃﻨﻴﻦ اﻟﺼﺤﻴﺔ

يولي برنامج رئيس الجمهورية أهميةً كبرى لصحة المواطنين. ولذلك أدرجت الحكومة تحسين ظروف المواطنين الصحية في صدارة أولوياتها. وزيادةً على الخدمات التقليدية التي تقدمها منظومتنا الصحية، تم خلال السنوات الأربع الماضية بذل جهود كبيرة ترمي إلى تحسين نوعية الخدمات الصحية وتقريبها من السكان في اختصاصات أمراض الكبد والأنكولوجيا وأمراض القلب.

وعلى صعيد تعزيز البنى التحتية والتجهيزات، شملت الجهود المبذولة جميع مستويات الهرم الصحي ومكنت من:

1) اقتناء 47 سيارة إسعاف و30 سيارةً ذات دفع رباعي؛ 2) بناء وتجهيز مستشفيات انواذيبو وكيفه وبوكي؛ 3) توسعة مستشفى الشيخ زايد والمركز الوطني للتخصصات؛ 4) بناء وتجهيز 14مركزا صحيا؛ 5) بناء 100 نقطة صحية؛ 6) بناء وتشغيل 14 مركزا لغسيل الكلي؛ 7) توسعة المدرسة الوطنية للصحة العمومية بانواكشوط.

ومن أجل ضمان نفاذ المواطن إلى الأدوية الجيدة ومكافحة البيع غير المشروع للأدوية، عهدت الحكومة إلى مركزية شراء الأدوية واللوازم الطبية باحتكار استيراد أدوية خمسة اختصاصات تمثل 70% من تموين السوق. كما تمت مراجعة قانون الصيدلة.

وفي مجال الإصلاحات وحكامة القطاع، تعلقت النشاطات الرئيسية المقام بها بالمراجعة النصفية للبرنامج الوطني للصحة وإعداد السياسة الوطنية للصحة في أفق 2030 والمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للصحة 2017-2020.

ولتحسين سير العمل في المنشآت الصحية وجودة خدماتها العلاجية، تم في السنوات الأربع الأخيرة اكتتاب أكثر من 2000 مهنيا صحيا.

وستتواصل الجهود الرامية إلى سد العجز في مجال الموارد البشرية على مستوى التشكيلات الصحية، خاصةً القاعدية منها.

وفي هذا الإطار، من المقرر أن يتم في سنة 2019 اكتتاب أكثر من 500 موظف صحي من مختلف المستويات، وإعداد مخطط استراتيجي لتطوير الموارد البشرية فضلا عن إعادة تحيين وتنفيذ المخطط التوجيهي لتكوين العمال المستمر وإعداد جرد وظيفي للمهن والوظائف والكفاءات في جميع مستويات الهرم الصحي.

وفي مجال البنى التحتية وتجهيز الهياكل الصحية، ستواصل الحكومة جهودها لتحقيق الأهداف التالية:

1) استكمال بناء مستشفى النعمة ومعهد أمراض التهاب الكبد الفيروسي والمركز الوطني لأمراض القلب قبل نهاية السنة؛ 2) تجديد وتوسعة مركز استطباب الصداقة ومركز تصفية الدم ومصلحة الأمراض المعدية بمركز الاستطباب الوطني وإعادة تأهيل مستشفى الأمومة والطفولة خلال سنة 2019؛ 3) استكمال أشغال بناء وتجهيز مستشفى أطار؛ 4) بناء مستشفى ودان؛ 5) بناء وتجهيز 41 منشأةً صحيةً قاعديةً في مختلف ولايات الوطن؛ 6) اقتناء تجهيزات جديدة لصالح مستشفى الصداقة؛ 7) اقتناء سيارات وتجهيزات للرقابة الوبائية.

وستشهد سنة 2019 كذلك انطلاق مسار اقتناء تجهيزات لصالح مصلحة التصوير الطبي بمركز الاستطباب الوطني منها جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي لصالح نفس المؤسسة، بالإضافة إلى معجل لصالح المركز الوطني للأنكولوجيا.

وتشمل الآفاق في مجال الإصلاحات في القطاع:1) مراجعة الخريطة الصحية بغية إعطائها شكلا قانونيا محددا وإلزاميا؛ 2) إعداد المدونة الوطنية للصحة العمومية ؛ 3)) تطبيق تعرفة مَوحدة للخدمات العلاجية؛ 4) توسيع الضمان الصحي ليشمل عمال القطاع الخاص.

وبخصوص النفاذ إلى الأدوية واللوازم الجيدة، سيتم تنفيذ الإجراءات والإصلاحات التالية:

1) مراجعة الإطار القانوني لجعله أكثر تلاؤما مع الممارسة الصحيحة للصيدلة؛ 2) إعداد استراتيجية وطنية مندمجة لتسيير التموينات والمخزونات الطبية والمواد الصيدلانية؛ 3) مراجعة واعتماد وتفعيل تعرفة موحدة للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية؛ و4) إعداد استراتيجية وطنية للاتصال في مجال الصحة.

ЧEHQIÉHQIÉHQIÉHQIÉ yÇHQIÉHQIÉ

تنفذ سياسة الحكومة في مجال المياه طبقا للتوجهات والأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع التي تمت المصادقة عليها سنة 2015، وتهدف إلى تحقيق النفاذ الشامل إلى خدمة الماء الشروب في أفق 2030.

وتجسد تفعيل هذه الاستراتيجية خلال الفترة 2014-2018 في تنفيذ عدة برامج ومشاريع استثمارية هامة مكنت من توسيع النفاذ إلى خدمة الماء الشروب ورفع نسبته إلى أكثر من 70% سنة 2018.

وتميزت فترة 2014-2018 بإطلاق وتنفيذ مشاريع بنيوية كبيرة للتزويد بالماء الشروب. وفي هذا الإطار، شهدت سنة 2018 استكمال الأشغال في مشروع توزيع المياه في انواكشوط، وهو ما مكن من مد شبكة طولها 1.460 كلم لخدمة أكثر من 65 ألف أسرة، إضافة إلى أشغال المحور الشمالي لمشروع اظهر النعمة الذي يغذي مدن النعمة وتمبدغة وآمورج، بينما أوشكت أشغال الجزء الأول من مصنع تحلية مياه البحر في انواذيبو بقدرة إنتاجية تبلغ 5.000 متر مكعب يوميا على الانتهاء في إطار مشروع أكبر تبلغ قدرته الإجمالية 15.000 متر مكعب يوميا.

وتقدر الكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية المنجزة في القطاع خلال الفترة 2014-2018 بمبلغ 20 مليار أوقية جديدة.

وعلى مستوى الصرف الصحي، تم استكمال الأشغال في مشروع صرف مياه الأمطار في نواكشوط. ومن المتوقع أن يحل هذا المشروع نهائيا مشكلة الفيضانات في انواكشوط خلال فصل الأمطار، وهي الفيضانات التي شكلت تهديدا لبعض أحياء المدينة.

ومن جهة أخرى، وطبقا لأهداف السياسة الوطنية للصرف الصحي، نفذت الحكومة سياسة ترقية الصرف الصحي المستقل لدى الأسر من خلال مقاربة الصرف الصحي الكامل المسير من لّدن الأهالي، وفي الأماكن العامة من مدارس ومراكز صحية وغيرها.

وبالنسبة للوسط الحضري، تم إعداد مخططات توجيهية توصي بتشييد منشآت جماعية في مختلف المراكز الحضرية.

وفي الوسط شبه الحضري والريفي، مكن تنفيذ استراتيجية الحكومة خلال سنة 2018 من استكمال وتشغيل 130 منظومة تزويد بالماء في إطار عدة مشاريع مثل البرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي في ولايات كوركول والبراكنة وتكانت، وبرنامج النفاذ الشامل إلى الخدمات

الأساسية ومشروع تعزيز إنتاج وتوزيع المياه في مدن انواذيبو وأطار وكيفه وتجكجه وروصو وكرو وبوكي وكوبني، إضافةً إلى مشروع تزويد البلدات الواقعة بين كيمي والتاشوط انطلاقا من مقطع لحجار.

وستشهد سنة 2019 ، في الوسط الريفي استكمال أكثر من 400 منظومة تزويد بالماء الشروب، بينما ستنطلق، في الوسط الحضري، المرحلة الثانية من مشروع شبكة توزيع انواكشوط التي تغطي الصكوك والحي الساكن ومنطقة الترحيل وبعض أجزاء دار النعيم.

هذا بالإضافة إلى استكمال المحور الجنوبي من مشروع اظهر المتعلق بتزويد مدينتي عدل بقره وأمورج، وإطلاق مرحلته الثانية المتعلقة بأشغال التجهيز والنقل والتوزيع بالنسبة لمدينتي العيون وجكني.

أما مشروع أفطوط الشرقي فستكتمل الأشغال في المقطع رقم 2 منه، وتتواصل في المقطعين 3 و5.

وستكتمل الأشغال في مشروع تعزيز حقل النكاط لإنتاج 2.400 متر مكعب إضافية يوميا بغية تزويد مدينة كيفة بالماء الشروب.

وستمكن هذه الأشغال في أفق 2020 من تزويد 300 ألف نسمة بالماء الشروب في الوسط الريفي، إضافةً إلى ضواحي المدن الكبيرة و80% من ساكنة الوسط الحضري.

وقد اكتمل إعداد الدراسة التمهيدية المختصرة والدراسة التمهيدية المفصلة المتعلقة بتزويد المنطقة الشمالية التي تضم مدن أكجوجت وأطار وانواذيبو والزويرات بالماء الشروب، بينما يجري إعداد ملف المناقصة الخاص بنفس المشروع.

وفي مجال حكامة القطاع، من المقرر تنفيذ عدة إجراءات تهم تعزيز القدرات وتحسين أداء الفاعلين العموميين خاصةً الشركة الوطنية للماء

والمكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي، وذلك بعد الدراسات التشخيصية الفنية والمالية التي ستكون أساسا لتحديد مؤشرات الأداء بصورة واضحة.

وطبقا للتوجهات المرسومة في إطار الاستراتيجية القطاعية، فستواصل الحكومة تنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحسين معرفة الموارد المائية والتحكم في المياه السطحية وتعزيز القدرات المؤسسية للهيئات المكلفة بالقطاع. كما ستحين استراتيجية تنمية القطاع وتعد خطته الاستثمارية برسم الفترة 2019-2021.

أما فيما يتعلق بنفاذ المواطنين إلى السكن اللائق، فقد واصلت الحكومة واستكملت بناء 650 مسكنا اقتصاديا في الزويرات والشامي بالإضافة إلى 148 مسكنا اجتماعيا في منطقة الإيواء المخصَّصة لصالح الأسر المنكوبة في كبة الورف.

وفي إطار سياسة مكافحة الهشاشة، استصلحت الحكومة أكثر من 260.000 قطعة أرضية، من بينها 141.200 قطعة أرضية في انواكشوط، ووزعتها مجانا على المواطنين.

وبخصوص الآفاق، سيشهد الإسكان والعمران إصلاحات كبرى ترمي إلى تكميل المنظومة القانونية من خلال إعداد واعتماد النصوص التطبيقية لمدونة العمران ومخططات التنمية والاستصلاح الحضري لأربع مدن جديدة، فضلا عن المخططات العمرانية المحلية لأربع من مقاطعات نواكشوط.

ومن جهة أخرى، ستعد الحكومة استراتيجيةً وطنيةً للسكن، تثمن مواد البناء المحلية وتتعزز بإطار تمويل مناسب. ولهذا الغرض، سيتم إطلاق مشروع نموذجي لبناء 100 مسكن اجتماعي باستعمال المواد المحلية في مدينتي روصو والشامي.

وقد أنجزت وكالة التضامن سنة 2017 برنامج بناء 706 مساكن لائقة لصالح سكان الأحياء الفقيرة في ضاحية مدينة انواذيبو.

وخلال الفترة 2015- 2018 ، وفي إطار دعم القدرة الشرائية للسكان الأقل حظوةً، وفرت الدولة، بأسعار مدعومة، أكثر من 320.000 طنا من المواد الغذائية الأساسية عبر 1.708 من حوانيت أمل.

يضاف إلى ذلك توفير قرابة 4400 طنا من المواد الغذائية الأساسية في المتوسط سنويا، بأسعار مدعومة كذلك، في ضواحي مدينة انواكشوط في إطار عملية رمضان.

وبالتوازي مع ذلك، تم توزيع حوالي 30.000 طنا من المواد الغذائية الأساسية مجانا على المواطنين من ذوي الدخل الضعيف إضافةً إلى ضحايا آثار التقلبات المناخية.

وتنفذ الحكومة حاليا، لصالح الأطفال صغار السن والنساء المرضعات، برنامجا للتكفل بحالات سوء التغذية الحاد المتوسط من خلال فتح 500 مركز تغذية جمعوي في المتوسط سنويا.

وفي إطار نشاطات محاربة الفقر، وزعت الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك على السكان الفقراء، خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة الجارية، أكثر من 6.300 طن من الأسماك مجانا أو بأسعار رمزية لا تتجاوز 5 أواق جديدة للكيلوغرام.

ويجري تعميم هذه العملية على مختلف أنحاء التراب الوطني. وتوجد حاليا 182 نقطة بيع في مقاطعات عديدة من مقاطعات البلاد، كما تم بناء مستودعات في ولايات كوركول وتكانت وداخلة انواذيبو والعصابة، وزيدت القدرة الاستيعابية لمستودع نواكشوط.

ومن جهة أخرى، تخضع وضعية السكان الغذائية لمتابعة منتظمة عبر عمليات المسح المتعلقة بالوضعية الغذائية للأسر وبعثات الإنذار المبكر وتحديد المناطق المعرضة لمخاطر نقص الغذاء.

وفي مجال تعزيز قدرات الصمود من أجل تخفيف هشاشة سكان الأرياف أمام الصدمات، تم تنفيذ 658 مشروعا صغيرا من مشاريع الأمن الغذائي بغية تحسين إنتاج وإنتاجية السكان المعنيين، بكلفة إجمالية تجاوزت95 مليون أوقية جديدة.

وخلال سنة 2019، ستواصل الحكومة بحزم النشاطات الاعتيادية الرامية إلى المحافظة على قدرة المواطنين الفقراء الشرائية ومساعدة السكان في وضعية اختلال الأمن الغذائي عبر تموين حوانيت أمل بالمواد الغذائية المخصصة للبيع بأسعار مخفضة، وتنظيم الإغاثة الاستعجالية، عند الحاجة، لصالح السكان المنكوبين وضحايا الكوارث الطبيعية، إضافة إلى تفعيل برامج المشاريع الأهلية الصغيرة للأمن الغذائي في انواكشوط وداخل البلاد ومتابعة الوضعية الغذائية للأسر الضعيفة.

وستشهد سنة 2019 كذلك انطلاق برنامج مهم لتعزيز قدرات الصمود من أجل تخفيف هشاشة سكان الأرياف أمام الصدمات، علاوةً على النشاطات المنتظمة المذكورة آنفا.

ϟ ΕзΗΟЏЏΓ ΗΜ ЧΗЄуΓ ΗΏЁ уҪΗЄуΓ ΗО

لتمكين المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي، راهنت السلطات العمومية على التكوينات المؤهلة للعمل وللدمج في الحياة النشطة وتيسير الولوج إلى الأنشطة المدرة للدخل.

وفيما يتعلق بالتكوين الفني والمهني، تضع الاستراتيجية المعتمدة في صدارة أهدافها تحسين الملاءمة بين التكوين وحاجات سوق العمل، من

خلال تكوين يد عاملة مؤهلة حسب الطلب وتوفير مسارات تكوين تلبي حاجات الأفراد.

وفي هذا الصدد، شهدت السنوات الأخيرة توسعة وإعادة تأهيل 7 من مؤسسات التكوين الفني والمهني في مدن العيون وكيفة وسيلبابي وانواكشوط وبوكي والنعمة وكيهيدي كما تم اقتناء تجهيزات عديدة لصالح مختلف المؤسسات.

وهكذا، فخلال الفترة 2014-2018 استفاد من التكوين 645 مكونا ومؤطرًا تربويا وإداريا من بينهم 45 في سنة 2018، زيادةً على صياغة وإعداد 90 مقررًا دراسيا لمختلف مستويات التكوين. واستقبلت مؤسسات التكوين الفني والمهني خلال نفس الفترة 14.711 تلميذا من بينهم 7.176 في السنة الدراسية 2017- 2018. كما عرضت في سوق العمل 9.035 حامل شهادة من بينهم 2.360 في سنة 2018.

ومول صندوق دعم التكوين الفني والمهني 464 نشاطا تكوينيا مؤهلا قصير المدة لصالح 9.111 شابا وشابة في مختلف المهن منها 1080 نشاطا في سنة 2018.

وفي أفق 2019 ، سيتم تنفيذ النشاطات التالية:

1) توسعة وتنويع عرض التكوين،2) تحسين القدرات الفنية للموارد البشرية خاصة ما يتعلق منها بالمكونين، 3) مراجعة المناهج لملاءمتها مع حاجات سوق العمل، 4) استقبال 7.209 تلاميذ في مؤسسات التكوين الفني والمهني خلال السنة الدراسية 2018-2019؛ 5) تمويل تكوين قصير المدة لصالح 1.000 من الشباب؛ و6) تحديد احتياجات 900 مقاول في مجال التكوين.

ومن أجل تنفيذ سياسة التشغيل، أطلقت السلطات العمومية ديناميكيةً جديدةً لترقية التشغيل. ويجري إعداد الدراسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية وطنية للتشغيل ونظام معلومات حول سوق العمل.

وعلى المستوى المؤسسي، ستشهد سنة 2019 تحويل رسالة تكليف الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب إلى عقد برنامج مدته ثلاث سنوات بين الدولة والوكالة. وسيمكن هذا الإصلاح الوكالة من الاستقلالية الضرورية للقيام بعملها، ويمنح الدولة الأدوات لتقييم فعالية ما يقام به وأثره على تشغيل الشباب.

٦FHIJKLMNOPQRSTUVWXYZ[\]^_`abcdefghijklmnopqrstuvwxyz{|}~

في ميدان الحماية الاجتماعية، كلف التكفل بالمرضى المعوزين ومساعدتهم في السنوات الأربع الأخيرة قرابة 335 مليون أوقية جديدة تحملتها الدولة لصالح حوالي 33 ألف مريض مرفوعين إلى الخارج أو متكفلا بمصاريف علاجهم كليا أو جزئيا على مستوى الهياكل الاستشفائية الوطنية خاصةً في مصالح الأنكولوجيا وتصفية الدم.

ومن جهة أخرى، تم إعطاء عناية خاصة للمعوقين تجسدت في اكتتاب 100 حامل شهادة منهم في الوظيفة العمومية، وتوزيع حوالي 7000 دعمًا فنيًا، إضافةً إلى منح مساعدات مالية شهرية لصالح أسر الأطفال متعددي الإعاقة وزيادة الدعم السنوي لأكثر من 40 منظمة تعمل في المجال.

وسيستمر هذا المجهود ويعزز خلال سنة 2019 عن طريق التكفل بالمرضى المعوزين وتقديم مزيد من الدعم الفني للمعوقين من أجل تحسين استقلاليتهم وتهيئة الظروف المناسبة لتفعيل بطاقة المعوق وتطبيق النظم المتعلقة بالنفاذ إلى المرافق العمومية وتوسيع عرض التكوين المتخصص خاصة لصالح الأطفال المصابين بالتوحد.

وبخصوص الترقية النسوية، تم وضع الآليات الضرورية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع، وتلقت أكثر من 1.100 ربة أسرة وفتاة متسربة من المدرسة تكوينا مؤهلا، وقدمت قروضٌ حسنةٌ بلغت 29 مليون أوقية جديدة لأكثر من 1.721 تعاونية نسوية، بالإضافة إلى تنظيم قوافل تحسيسية تقدم خدمات صحيةً وغذائيةً وتربويةً في 52 بلديةً ريفيةً ذات أولوية.

وخلال سنة 2019، سيتم التركيز على تعزيز قدرات المنتخبات وتوسيع قدرة استيعاب مراكز التكوين النسوي، فضلا عن منح مزيد من القروض الحسنة لصالح 400 مستفيدة جديدة، وتوفير المدخلات الإنتاجية لصالح 600 أخرى، وتوفير فضاءات آمنة لتعزيز استقلالية النساء والفتيات لصالح 5.250 امرأةً وفتاةً، إضافةً إلى مواصلة الحملات التحسيسية لمحاربة العنف ضد المرأة وتعزيز مشاركتها.

وفي مجال الطفولة والأسرة، تم تأطير وتكوين 1.090 مربيةً ومنعشةً قرويةً، وإصلاح وتجهيز 20 روضةً عموميةً، وإرساء نظام وطني لحماية حقوق الطفل في 12 ولاية، واستقبال ودمج 4.546 طفلا في وضعية صعبة.

كما تمت معالجة أكثر من 6000 حالة نزاع أسري على المستوى الوطني، وتحسيس وتعبئة آلاف النساء الحوامل والمرضعات حول الممارسات السليمة في مجال التغذية والتربية الوالدية.

وستكتمل في غضون الأشهر المقبلة إعادة تحيين مدونة الأحوال الشخصية، وتعزيز آليات حل النزاعات الأسرية، مع تكثيف الحملات التحسيسية ضد تقارب الولادات والعنف الممارس بحق المرأة.

ومن جهة أخرى، سيتم تحيين الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفل، والسياسة الوطنية لتنمية الطفولة الصغرى، وتفعيل نظام الحماية في جميع

ولايات الوطن، وتعزيز قاعدة البيانات حول الأطفال في الوضعيات الصعبة والتكفل بهم.

هذا بالإضافة إلى تكوين 300 من الفاعلين في مجال حماية الطفولة، و260 مربية، وبناء 34 روضة عمومية، وتوسيع الحملات التحسيسية لمكافحة زواج القصر، ونشر وتعميم مدونة حماية الطفل، وتجديد برلمان الأطفال.

[illegible]

لقد مكنت البرامج التي نفذتها وكالة التضامن من تحقيق الإنجازات التالية الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان الفقراء أو ضحايا مخلفات الاسترقاق:

1) بناء وتجهيز 62 مدرسة أساسية مكتملة الفصول منها 20 تم إنجازها في سنة 2018 من أصل 54 اكتمل بناؤها ؛ 2) بناء وتجهيز 10 إعداديات منها 5 في سنة 2018؛ 3) بناء وتجهيز كفالتين مدرسيتين.

ومن أجل تعزيز النفاذ إلى خدمات الصحة، تولت وكالة التضامن خلال نفس الفترة إنجاز 87 مركزا صحيا منها 61 اكتمل بناؤها وتجهيزها، بينما يتواصل العمل في 26 منشأةً الباقية.

وفضلا عن ذلك، أنجزت الوكالة في إطار برنامجها الخاص بدعم الزراعة: 1) 18 سدًا منها 4 سدود في سنة 2018؛ 2) استصلاح 11 مزرعة نموذجية تبلغ مساحتها الإجمالية 800 هكتار؛ 3) شق قناة بطول 4 كيلومترات لري 1.500 هكتار لصالح 5.846 شخصا.

وفي مجال النفاذ إلى الماء الشروب، أنجزت الوكالة كذلك حفر 49 بئرا، منها 8 آبار في سنة 2018 و36 منظومة تزويد بالماء الشروب منها 13 في سنة 2018.

ومن جهة أخرى، ساهمت التضامن في تعزيز وسائل الإنتاج عبر توزيع أكثر من 6700 محراثا عصريًا، إضافةً إلى 2.500 عربة ثلاثية العجلات و202 مطحنة حبوب.

وستقوم الوكالة خلال سنة 2019 باستكمال 8 مدارس مكتملة الفصول وبناء وتجهيز 12 مدرسةً جديدةً مكتملة الفصول، إضافةً إلى استكمال وبناء وتجهيز 72 بنيةً صحيةً قاعديةً.

وفي إطار النشاطات الموجهة لدعم الشباب المنحدرين من الأوساط الأقل حظوةً، ستقوم الوكالة في انواكشوط بإنجاز 3 ملاعب رياضية جديدة ودارين للشباب، إضافةً إلى إعادة تأهيل فضاء المصارعة في السبخة وملعب لكصر.

وفي إطار برنامج "تكافل"، وزعت التضامن قرابة 200 مليون أوقية جديدة لصالح 22.591 أسرة من بين السكان الأشد فقرا على مستوى مقاطعات امبود بولاية كوركول وكنكوصة وباركيول بولاية العصابة وسيلبابي وغابو وولد ينج بولاية كيديماغا.

وسيتواصل برنامج " تكافل " من خلال توزيع قرابة 280 مليون أوقية جديدة لصالح أكثرمن 30 ألف أسرة فقيرة في مقاطعات امبود بولاية كوركول وكنكوصة وباركيول بولاية العصابة وسيلبابي وغابو وولد ينج بولاية كيديماغا والطينطان وكوبني بولاية الحوض الغربي.

وسيتسع هذا البرنامج ليشمل السكان الأشد فقرا في مقاطعتي آمرج وجكني بولاية الحوض الشرقي وألاك بولاية البراكنة والركيز بولاية الترارزة.

وبخصوص قطاع الشباب والرياضة، مكنت الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة والترفيه من دفع النشاطات سواء على مستوى الإصلاحات المؤسسية أو على صعيد البنى التحتية الاجتماعية التربوية والرياضية.

وفي هذا الإطار، تم بناء ملعبي سيلبابي والزويرات ودور الشباب في النعمة والزويرات وكيهيدي واكجوجت وانواذيبو وفديرك والطينطان

بكلفة إجمالية ناهزت 140 مليون أوقية. وسيتم استلام المركب الأولمبي هذه السنة بعد تجديده.

وقد تم في سنة 2018 استلام ملعب شيخة ولد بيديه الذي أصبح يتسع لاستقبال 8.500 متفرج بكلفة 50 مليون أوقية جديدة. كما تم في نفس السنة إعداد وثائق المناقصات المتعلقة بإعادة تأهيل ملاعب لكصر ودار النعيم والرياض وتيارت، إضافةً إلى وثائق مناقصات دور شباب وملاعب نموذجية في المقاطعات.

وبفضل هذه الجهود والتزام رئيس الجمهورية، تحسن موقع بلادنا بصورة ملموسة في تصنيف الاتحادية الدولية لكرة القدم خلال السنوات الماضية، كما تأهل فريقنا الوطنيمرتين لبطولة كأس إفريقيا للمحليين وتأهل مؤخرا بجدارة لأول مرة لنهائيات بطولة كأس إفريقيا للأمم.

وستتواصل وتتعزز جهود تعبئة وتحسيس الشباب سبيلا لتمكينهم ودمجهم وحمايتهم ضد مخاطر التطرف العنيف والمخدرات والجريمة العابرة للحدود.

وفي مجال البنى التحتية، يشتمل برنامج 2019 على تهيئة ميادين لعب على مستوى تشيت وأجار وهامد وحاسي شكار وكوبني والتاشوط وامبود، واستلام دور الشباب في العيون وكيفه وسيلبابي وألاك وروصو وأطار، وملاعب النعمة وسيلبابي واكجوجت وتجكجة وبوكي وكيفة، إضافةً إلى تزويد دور الشباب بالتجهيزات الضرورية لتشغيلها.

ومن المقرر كذلك تنظيم نشاطات رياضية وترفيهية كبيرة على المستوى الوطني من بينها التظاهرة المخلدةلليوم الوطني للرياضة والمخيمات الصيفية.

٦ EHQHÍHO ÇHGÍHQË yÇHGÍHO

لقد ركز العمل الحكومي خلال السنوات الأخيرة على تكريس مكانة الدين الإسلامي الحنيف كدين للشعب والدولة وعلى تثمين موروثنا الثقافي في تنوعه وثرائه.

وفي مجال الحقل الإسلامي، انصبت الجهود على تجسيد الأولوية التي منحها فخامة رئيس الجمهورية لتحصين المجتمع ضد مخاطر الغلو والتطرف، من خلال الحفاظ على منظومة تعليمنا الأصلي وصياغة وتعميم خطاب إسلامي متنور قادر على حماية شباب يتعرضون لمخاطر وإغراءات تيار العولمة الجارف.

وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر المصحف الموريتاني لأول مرة، وتنظيم عديد المسابقات القرآنية الوطنية والدولية، واستحداث منتدًى إسلامي دولي سنوي تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية، إضافةً إلى تحسين الوضعية المادية للأئمة بصورة معتبرة من خلال منح رواتب شهرية لصالح 800 إمام، ومساعدات سنوية لصالح 8.000 إمام آخرين.

ومن جهة أخرى، حظي تحسين ظروف أداء العبادات بعناية خاصة تجسدت في بناء 36 مسجدا واستحداث آليات جديدة لتنظيم شعيرة الحج في ظروف جيدة تضمن العدالة في اختيار الحجاج من بين المترشحين لأداء هذا الركن، وتخفيض تكاليف الإجراءات الإدارية وآجالها.

وستشهد السنة المقبلة:

1) طباعة ونشر المصحف الشريف الموريتاني برواية قالون؛ 2) تشييد الجامع الكبير بنواكشوط ومجموعة من المساجد في مناطق داخل البلاد ؛ 3) افتتاح 18 محظرةً نموذجيةً جديدةً في المناطق الأقل حظا من التعليم؛ 4)تجهيز وتأهيل مركز التكوين المهني لخريجي المحاظر؛ 5) تجهيز وفتح محظرة بالمجمع الإسلامي في النيجر؛ 6) تنظيم المسابقة الإقليمية لنيل جائزة رئيس الجمهورية لحفظ القرآن الكريم وتجويده؛7) تنظيم 5 ملتقيات تكوينية بالتعاون مع رابطة الأئمة والعلماء الموريتانيين؛ و8) إيفاد أكثر من 50 بعثةً علميةً ودعويةً خلال شهر رمضان إلى إفريقيا وأوروبا وأمريكا.

وفي مجال الثقافة، انصبت جهود الحكومة، في السنوات الأخيرة، على تنشيط هذا القطاع الحيوي وتثمين مقدراته الهائلة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية واللحمة الاجتماعية من خلال تقوية أواصر هوية غنية بتنوعها جامعة، قائمة على القيم المشتركة بين كافة الموريتانيين.

ولهذا الغرض تم تنظيم العديد من التكوينات في مجالات التراث والمكتبات ومعالجة المخطوطات، والصناعات التقليدية والمسرح، وحقوق الإنسان ونشر ثقافة السلم، بالإضافة إلى إصدار العديد من الكتب والترجمات في الثقافة الموريتانية.

وضمن هذا الزخم يندرج تنظيم مهرجان المدن القديمة بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية الذي حرص على ترؤس فعالياته كل عام، وذلك بهدف حماية تراثنا الثقافي وتثمين مدننا الأثرية وربط حاضرنا بماضينا المجيد. وفي هذا الإطار، تأتي رعاية فخامة رئيس الجمهورية رسميا وفعليا للنسخة الثامنة من مهرجان المدن القديمة الذي تستضيفه مدينة ولاتة هذه السنة.

وفي مجال البنى التحتية الثقافية، شملت الإنجازات إنشاء فضاءات ثقافية في ولايات انواكشوط الثلاث.

وقد مكنت جهود المحافظة على المخطوطات من رقمنة أكثر من 334 مخطوطا من مجموعات المعهد الموريتاني للبحث والتكوين في مجال التراث الثقافي، والعديد من المكتبات الخصوصية، علاوةً على اقتناء نسخ من مؤلفات مخطوطة لكتاب موريتانيين من مجموعتي المكتبة الوطنية بباريس ومكتبة أحمد بابه التنبكتي.

وستعكف الحكومة على تعزيز المكتسبات وتعميقها من خلال وضع الآليات الضرورية لحفظ تراثنا وجرده وصيانته وتثمينه.

كان ذلكم عرضا لحصيلة الإنجازات المحققة خلال السنوات الأربع المنصرمة وأهم الآفاق التي سيتمحور حولها العمل الحكومي في المستقبل.

وأحرص هنا على التذكير بأن عمل الحكومة يندرج في إطار ديناميكية الجهود المستمرة المبذولة من أجل تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية لبناء دولة عصرية ومجتمع متجذر في قيمه الحضارية بقدر ما هو منفتحٌ على العالم.

وتأسيسا على انخراط الموريتانيين والموريتانيات الذي تجدد غير ما مرة في هذه الرؤية، فإننا نجدد تأكيد إيماننا القاطع بأن الاستمرارية على هذا النهج تشكل ضمانةً لاستقرار بلدنا وازدهاره.

وأغتنم هذه السانحة لأطلب منكم، أيها السادة والسيدات النواب، دعم هذا البرنامج الذي يتمحور حول تعزيز المكتسبات الثمينة المحققة في السنوات المنصرمة من العهدة الرئاسية والتهيئة لانطلاقة جديدة نرجو أن تقربنا أكثر فأكثر مما نصبو إليه جميعا من رقي وازدهار ورفعة لوطننا العزيز.

كما أتشرف بأن ألتزم، طبقا للدستور، بمسؤولية الحكومة عن هذا البرنامج الذي رصدت الموارد المناسبة لتمويل النشاطات المبرمجة منه في السنة المقبلة ضمن مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2019 والمعروض على جمعيتكم الموقرة للمصادقة عليه.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالي و بركاته.